بيان بشأن ميزانية العام 2015 وما تم تنفيذه حتى 2015/7/31

في إطار الشفافية والمحاسبة والمسؤولية ولتحمّل أعباء المرحلة الاستثنائية التي تمّر بها ليبيا، وما نتجَ من تجاذبات سياسية، استوجبت أن يكون المصرف المركزي بعيداً عنها، ممثلاً لكل الليبين، حافظاً لمقدراتهم، وعاملاً على الحدّ من استنزاف مواردهم، مستشعراً المخاطر الناجمة عن الانخفاض الكبير في انتاج وتصدير و اسعار النفط، ساعياً بكل جد في الحدّ من الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، مستثمراً الاجواء الايجابية في الحوار بين ابناء الوطن الواحد لأجل الوصول الى صيغةً وطنية توافقية، تحافظ على وحدة الوطن وسيادة القانون، توفّر حياة كريمة آمنة وعادلة لكل الليبين، وتساهم في القضاء على الظواهر السلبية من إنشقاق وانفلات أمني وفسادٍ، وسوق موازية تثقل كاهل المواطن دون شفقة أو رحمة.

وللحد من مخاطر المرحلة وفي غياب ميزانية معتمدة، بادرَ مصرف ليبيا المركزي في أول مارس 2015 ، بإعداد مقترح لميزانية 2015 وذلك وفق الخطوات التالية:

1. دعوة الفريق الفني الذي أسهم فعلياً في إعداد ميزانيات السنوات السابقة، سواء من الوزارات والمؤسسات المعنية، او من خبراء مستقلين من كامل التراب الليبي إضافة لموظفي المصرف، و خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث عُقدت ورشة عمل بالخصوص وذلك خلال الفترة 2-5 مارس 2015 .

2. من خلال النقاشات، خرج فريق العمل بمقترح لميزانية تقديرية للعام 2015 أكثر واقعية، آخذين في الاعتبار الانخفاض الكبير في كل من إنتاج النفط وتصديره وأسعاره.

3. التزام المصرف المركزي بِهَا كميزانية استرشادية ،يستهدي بها في تسيير وترشيد الإنفاق .

جدول يبين إجمالي الأيراد والأنفاق من 2015/1/1، وحتى 2015/7/31 ، مقارنة بميزانية 2015، والفعلي لسنة 2014 (مليار دينار)

البيـــــــــان	الأيراد و الأنفاق الفعلي حتى 2015/7/31	مقارنةً بالميزانية التقديرية حتى 2015/7/31	مقارنةً بالفعلي حتى 2014/7/31
إجمالي الإيرادات :	12.4	11.8	12.2
الإنفاق :			
الباب الأول (المرتبات)	9.7	11	13.4
الباب الثاني (التسيرية)	1.1	4.6	1.9
الباب الثالث (التنمية)	2	2.9	2.6
الباب الرابع (الدعم)	4.1	4.7	8.5
الدين العام	0	0	0.4
إجمالي ا الإنفاق	16.9	23.2	26.8
إجمالي العجز	4.5	11.4	14.6

أ). ملاحظات:

1. من ضمن الأيرادات المذكورة أعلاه: 7.1 ملياردينار ايرادات نفطية، 357 مليون دينار ضرائب، 22 مليون دينار جمارك، 3.1 مليار دينار من أرصدة سنوات سابقة.
2. من ضمن الأنفاق العام في الباب الرابع مبلغا وقدره 3 مليار دينار لدعم المحروقات
3. لم يتم دفع بعض المرتبات لعدم تقديم الرقم الوطني.
4. الأنفاق في الأبواب الأربعة يغطي كامل التراب الليبي.
5. لا تتوفر أي معلومات عن إنفاق أو إلتزامات داخلية أو خارجية من قبل الحكومة المؤقتة - البيضاء

ب). إستنتاجات:

يمكن وبكل وضوح، و من خلال الجدول المبين أعلاه أن نستنتج أن الأجراءات التي أُتخذت أدت الى نتائج إيجابية هامة يمكن تلخيصها كالتالي:

1. إنخفض عجز الميزانية بنسبة 69% مقارنة لنفس الفترة من سنة 2014، و 60% مقارنة بالميزانية التقديرية لسنة 2015.
2. إنخفض إجمالي الإنفاق بنسبة 37% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014، و27% مقارنة بالميزانية التقديرية لسنة 2015.
3. إنخفض بند المرتبات بنسبة 28% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2014، و12% مقارنة بالميزانية التقديرية لسنة 2015.
4. إنخفض الدعم بنسبة 52% مقارنة لنفس الفترة من سنة 2014، و 13 % مقارنة بالميزانية التقديرية لسنة 2015.
5. الملحق رقم (1) يبين إجمالي الإيرادات والأنفاق من 2015/1/1 وحتى 2015/7/31 مقارنةً بسنوات 2013 و 2014.

وبالتوازي مع كل ذلك ، أتخّذ المصرف المركزي مجموعة من الضوابط للحد من إستنزاف إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ويبين الجدول أدناه استعمالات النقد الأجنبي (مليار دولار):

البيان	الإستعمال الفعلي من النقد الأجنبي حتى 2015/7/31	الإستعمال الفعلي من النقد الأجنبي حتى 2014/7/31
تغطية المصارف التجارية*	7.4	17.4
المصرف المركزي (استعمالات مؤسسات الدولة)	3.6	7.4
الأجمالي	11	24.8

*** تمت تغطية جميع مطالبات المصارف التجارية من جميع مناطق ليبيا عدا التي جاءت بالمخالفة للقوانين والتشريعات النافذة**

ونلاحظ من خلال الجدول أن الضوابط التي فرضها المصرف المركزي، بشأن المحافظة على إحتياجات الدولة من النقد الأجنبي، أثمرت عن نتائج إيجابية يمكن تلخيصها كالأتي:

1. إنخفاض إجمالي إستعمالات النقد الأجنبي بنسبة 56% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014
2. إنخفض استعمال المصارف التجارية بنسبة 58% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014
3. أنخفض استعمال مؤسسات الدولة بنسبة 51% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014.
4. الملحق رقم (2) يبين استعمالات النقد الأجنبي حتى 2015/7/31 مقارنة بسنوات 2013 و2014.

في الختام نؤكد بأن المصرف المركزي ماضٍ في أداء واجبه، متعاوناً مع كل من يسعى لمصلحة الوطن والمحافظة على مقدراته، ومحاربة الفساد، ورفع المعاناة عن أبنائه، ونذكّر الجميع، بأن الظروف الأقتصادية المحلية الحطيرة من إنخفاض إنتاج النفط الليبي الى ما نسبته 21% من القدرة الأنتاجية، والتصدير الى 15% فقط من القدرة التصديرية، إضافة الى الظروف الدولية من انخفاض سعر برميل النفط دون 40 دولاراً، وهو أدنى مستوى منذ 6 سنوات، ومرجحٌ للأنخفاض الى ما دون 35 دولاراً في سنة 2015، وخلال السنوات الخمس القادمة، الأمر الذي سؤدي الى زيادة الضغط على إضعاف الدينار الليبي، وإستنزافاً لأحتياطاتنا من العملة الصعبة، مما يتطلب منّا جميعاً وقفةً جادةً لإعادة الأنتاج والتصدير دون إنتظارأو مواجهة لظروف إقتصاديةً أشدّ قسوةً مما هي عليه الآن.

والله وليّ التوفيق.

الملحق رقم (1)

البيـــــان	إجمالي الإيراد و الإنفاق الفعلي حتى 2015/7/31	مقارنةً بميزانية التقديرية في 2015/7/31	مقارنةً بالفعلي في 2014/7/31	مقارنة بالفعلي في 2013/7/31	الميزانية التقديرية لسنة 2015	الميزانية الفعلية لسنة 2014	الميزانية الفعلية لسنة 2013
إجمالي الإيرادات (مليار دينار)	12.4	11.8	12.2	34.5	20.2	20.9	59.1
الإنفاق							
الباب الأول (المرتبات)	9.7	11	13.4	14.5	18.9	23	24.9
الباب الثاني (التسيرية)	1.1	4.6	1.9	7.4	7.8	3.3	12.7
الباب الثالث (التنمية)	2	2.9	2.6	4.5	5	4.5	7.7
الباب الرابع (الدعم)	4.1	4.7	8.5	7.4	8.2	14.5	12.6
الدين العام	0	0	0.4	1.5	0	0.7	2.6
إجمالي الإنفاق	16.9	23.2	26.8	35.3	39.9	46	60.5

الملحق رقم (2)

البيان	فعلي حتى 2015/7/31	فعلي في 2014/7/31	فعلي في 2013/7/31	كامل سنة 2014	كامل سنة 2013
تغطية المصارف التجارية	7.4	17.4	20.8	27	35.7
المصرف المركزي (مؤسسات الدولة)	3.6	7.4	6.5	12	11.2
الأجمالي	11	24.8	27.3	39	46.9

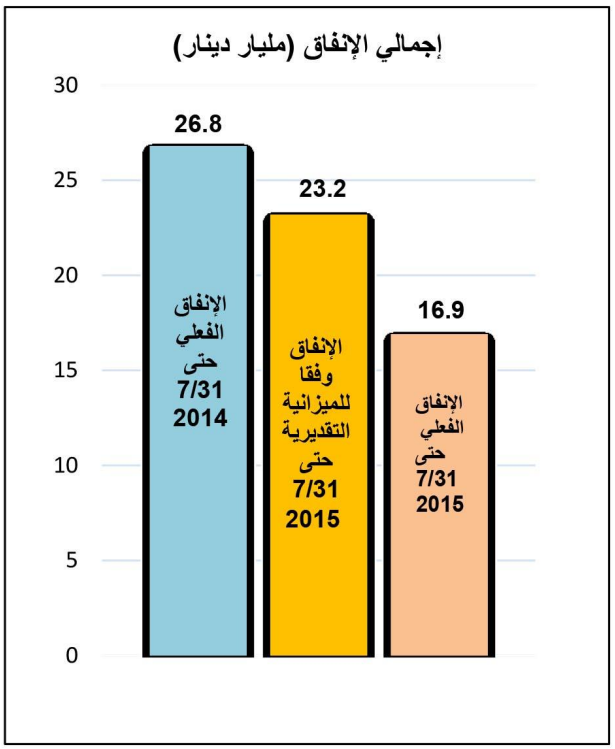

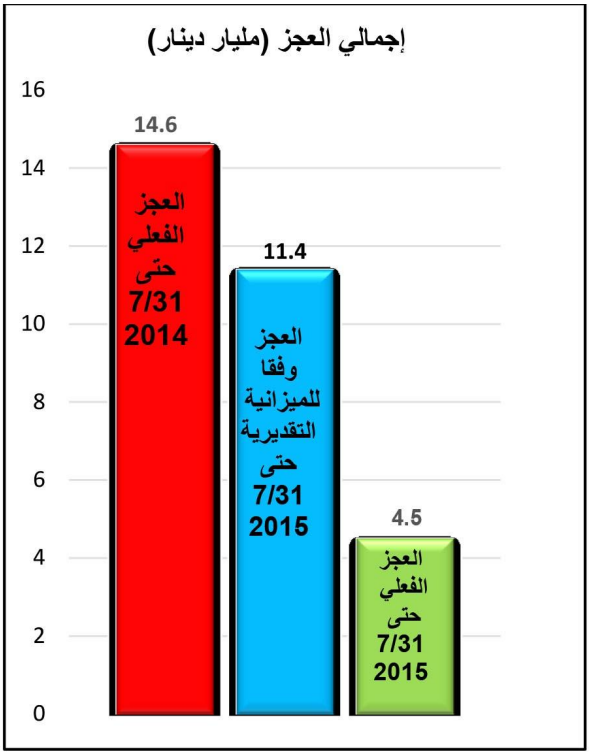

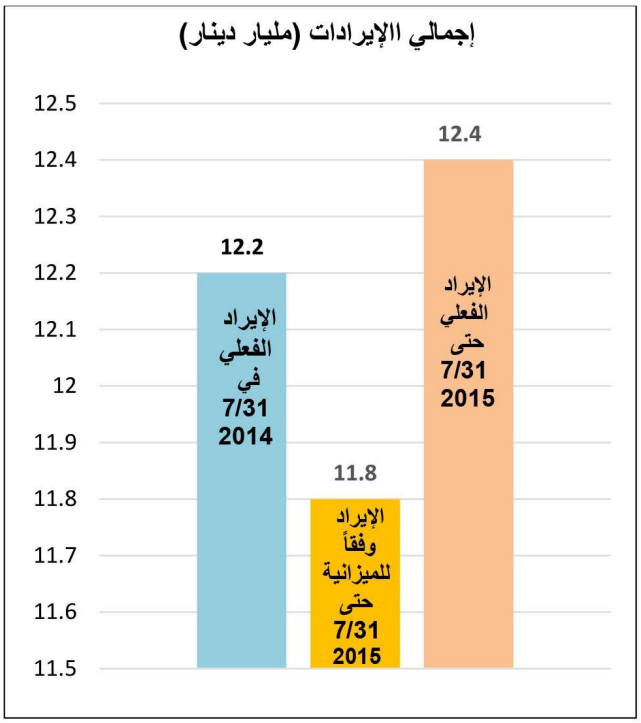

صدر يوم السبت ، الموافق : 2015/08/29